

الوكالة بالخصومة

☆ عبد الغفار ملك

الوكالة لغة : الوكالة بفتح الواو وكسرهما وهى تطلق لغة ويراد بها الحفظ كما فى قوله تعالى ﴿وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ (١) أى الحافظ وقوله سبحانه وتعالى ﴿لا إله الا هو فاتخذوه وكيلا﴾ (٢) أى حفيظا
الوكالة شرعا

عند الحنفية : هى تفويض التصرف والحفظ إلى الوكيل (٣) ولهذا قال أصحابنا من قال لآخر و كنتك فى كذا وكذا انه يكون و كيلا فى الحفظ لأنه أدى ما احتمله اللفظ فيحمل عليه .

عند الشافعية : الوكالة تفويض شخص ماله فعلة مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله فى حياته . (٤)

ركن الوكالة : عند الحنفية : ركن الوكالة عند الحنفية هو الايجاب و القبول (٥)

عند الجمهور : عند الجمهور لها اركان اربعة هى الموكل والوكيل والمؤكل فيه والصيغة (٦)

مشروعية الوكالة : الوكالة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب : فقوله تعالى حكاية عن أهل الكهف ﴿فابعثوا أحدكم بورككم هذه إلى المدينة فلينظرأيها ازكى طعاما فلياتكم برزق منه﴾ (٧) وهذه الوكالة فى الشراء .

☆ كلية الشريعة والقانون الجامعة الاسلامية العالمية، اسلام آباد

وقوله سبحانه وتعالى حكاية عن سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام ﴿اجعلنى على خزائن الأرض﴾ (٨) وغير ذلك من الآيات التى تدل على الوكالة. وأما السنة: فأحاديث كثيرة تدل على جواز الوكالة منها خبر الصحيحين (انه صلى الله عليه وسلم بعث السعادة لأخذ الزكاة) (٩) منها "توكيله صلى الله عليه وسلم عمر وبن أميه فى نكاح ام حبيبة بنت ابى سفيان"

منها "توكيله ابارافع فى قبول النكاح ميمونة بنت الحارث" (١٠)

أما الاجماع: فقد أجمعت الأمة على جواز الوكالة لأن الحاجة داعية اليها فإن الشخص قد يعجز عن قيامه بمصالحة كلها، فكانت جائزة لأنها نوع من انواع التعاون على البر والتقوى (١١)

الحكم التكليفى للوكالة: الأصل فى الوكالة إباحة وقد تصبح مندوبة إن كانت أعانة على مندوب وقد تصير مكروهة إن كانت إعانة على مكروهة وقد تكون حراما إن كانت إعانة على حرام وقد تكون واجبة إن دفعت ضررا عن المؤكل" (١٢)

هذه زبدة من تعريف الوكالة وركنها ومشروعيتها، والآن ننقل إلى الموضوع الأصلى وهو "الوكالة فى الخصومة" وهذه مسألة مختلفة بين الفقهاء. فأذكر آراء الفقهاء وأدلتهم ثم القول الراجع.

بيان أصل المسئلة: عرفنا أن الوكالة مشروعة من القرآن والسنة و الاجماع كان لها أحكام تتعلق بالتصرفات التى يملكها الوكيل ومن هذه الاحكام "حكم الوكيل بالخصومة أو "الوكالة فى الخصومة"

الوكيل بالخصومة هو مثل المحامى اليوم أى الوكيل الذى يرفع القضية

إلى القاضى لقيام العجز مع مؤكل لأنه لا يقدر أن يختصم مع قضية (١٣)
 والوكيل بالخصومة قد يكون وكيلا فى القصاص والحدود أو وكيلا فى
 قبض المال أو بتقاضى الدين أو يقبض الدين أو غير ذلك.

الإختلاف فى أصل المسئلة: ذهب الجمهور إلى جواز الوكالة فى
 الخصومة ويقولون ان من حق الخصوم أن يوكلو عنهم من يرون الا ستعانة بهم فى
 مناصبتهم. وقال ابو حنيفة: "لا يجوز توكيل الحاضر بالبلد الصحيح البدن إلا
 برضى خصمه أو عذر مرضى أو سفر" (١٤)

أدلة الجمهور: الأول: روى أن عليا وكل عقيلاً فى الخصومة عند ابي بكر و
 عمر رضى الله عنهما وقال "ما قضى له فلى و ما قضى عله فعلى"
 ووكل جعفر ا عند عثمان وقال "ان للخصومة قصما و ان الشيطان
 ليحضرها و انى لأكره أن أحضرها" (١٥)

الثانى: روى البخارى عن ابي هريرة رضى الله عنه قال (كان لرجل على النبى
 جمل سن من الإبل فجاءه يتقاضى فقال: اعطوه فطلبوا سن فلم يجدوا له إلا سنا
 فوقها فقال اعطوه أو فتنى أو فى الله بك. قال النبى: (إن خياركم احسنكم
 قضاء) (١٦)

ووجه الدلالة أن رسول الله وكل عنه من يقوم بدفع الحق مع حضوره فى
 البلد و قدرته على القيام بالعمل (١٧)

الثالث: الحاجة تدعو إلى التوكيل فيها إذ قد لا يحسن المرء الدفاع عن حقوقه أو
 يكره أن يتولى الخصومة بنفسه (١٨)

أدلة الحنفية :

الأول: يجب على الفريقين الحضور في مجلس القاضي لكي يصل القاضي إلى ما هو الحق في القضية بسهولة . وهذا يساعد القاضي في فهم القضية . وهذا بخلاف أن يكون وكيلاً منها و يخلط منها و يخلط الأمر على القاضي و يصعب له الوصول إلى أصل القضية و القضاء عليها .

الثاني: قول الله تبارك و تعالی ﴿ولا تكن للخائنين خصيماً﴾ وهذه الآية تمنع الوكالة للخائنين و المجرم . و في عصرنا أكثر المحاميين يساعدون الخائنين و المجرمين .

صلاحية الإقرار للوكيل بالخصومة : قد بحثنا عن أصل الوكالة بالخصومة و ذكرنا اختلاف الفقهاء فيها .

والآن نذكر أن الوكيل بالخصومة يصلح أن يقر من مؤكله أم لا ؟ .

عند جمهور الحنفية : هو يملك الإقرار على مؤكله إلا في الحدود و القصاص (١٩)

عند زفر و مالك و الشافعي و أحمد رحمهم الله : إذا كانت الوكالة مطلقة فلا تتضمن الإقرار على الموكل .

دليل جمهور الحنفية : الوكيل بالخصومة و وكيل بالجواب عن دعوى المدعى لبيان الحق و إثباته . لأن المنازعة فيه و الجواب قد يكون إقرار و قد يكون انكار (٢٠)

دليل زفر و مالك و الشافعي رحمهم الله : الوكالة بالخصومة معناها التوكيل بالمنازعة و الإقرار مسالمة لأنه معنى يقطع الخصومة فهو يتنافى مع معنى

الوكالة بالخصومة فلا يملكه الوكيل كما لا براء (٢١)

منشأ الخلاف: منشأ الخلاف في الحقيقة هو قاعدة "هل الأمر المطلق الكلي يقتضى الأمر لشئى من جزئياته أم لا يقتضى" قال الحنفية: يقتضى ما ذكره لا شتمال الكلى على الجزئى ضرورة فيصح اقرار الوكيل بالخصومة. وقال غيرهم: لا يقتضى ما ذكره اذلا إختصاص للجنس بنوع من انواعه ولا فرد من افراده، فلم يصح اقرار الوكيل بالخصومة لأن اللفظ من حيث إطلاقه لا يتناول والقريئة العرفية إن لم تنفعه فلا تقتضيه (٢٢)

إختلف الحنفية القائلين بجواز اقرار الوكيل فى مكان صحته:

قال محمد و آخر يصح إقرار الوكيل فى مجلس القاضى لافى غيره فيما عدا الحدود والقصاص.

وقال ابو يوسف: يصح اقرار الوكيل فى مجلس القاضى و فى غيره.

أدلة الأول: المؤكل فوض الأمر اليه فى مجلس القاضى لافى غيره لأن التوكيل هو بالخصومة أو بجواب الخصومة و كل ذلك يختص مجلس القاضى بدليل أن الجواب لا يلزم فى غير مجلس القاضى.

أدلة الثانى: معنى التوكيل تفويض ما يملكه المؤكل إلى غيره و إقرار

المؤكل لا تقف صحته على مجلس القاضى فكذا إقرار الوكيل (٢٣)

صلاحية القبض للوكيل بالخصومة: نبحث فيها أن الوكيل بالخصومة يصلح قبض المال من مؤكله إذا قضى القاضى به أم لا؟

عند جمهور الحنفية: أن الوكيل بالخصومة فى المال إذا قضى القاضى به يملك قبضه.

و عند زفر: لا يملك قبضه إذا قضى القاضي بالمال (٢٤)
 و عند الشافعية والحنابلة: أن الوكيل بالخصومة لا يملك القبض (٢٥)
 دليل جمهور الحنفية والرد على زفر: أن المؤكل لما وكل غيره بالخصومة
 فقد ائتمنه على قبضه لأن الخصومة فيه لا تنتهي إلا بالقبض فكأن التوكيل بها وكيلا
 بالقبض (٢٦)

دليل الشافعية والحنابلة: أن الوكيل غير مأذون به صراحة ولا عرفاً، اذ ليس
 كل من يرضاه لتشيت حقه يرضاه لقبضه (٢٧)

الفتوى اليوم على قول زفر لظهور الخيانة في الوكلاء (٢٨)

صلاحية الصلح والإبراء لسو كليل بالخصومة: نذكر فيها أن الوكيل
 بالخصومة يملك الصلح والإبراء أم لا؟

عند الحنفية: لا يملك الوكيل بالخصومة أن يصالح أو يبرئ.

عند الشافعية: يملك الوكيل بالخصومة أن يصالح عن الحق المؤكل به. ولكن
 لا يملك أن يبرئ عن الحق المؤكل به (٢٩). وذكر صاحب المذهب و صاحب
 تكملة ابن عابدين دلائل الشافعية والحنفية وأتركها لخوف الطوالة. فمن شاء
 التطويل فليراجع إلى كتابهما.

توكيل الوكيل بالخصومة غيره: ليس للوكيل بالخصومة أن يؤكل غيره إلا إن
 أذن له المؤكل.

دليلها: أن الناس يتعاونون في الكفائة في الخصومة وقد رضى المؤكل برأى
 الوكيل لإبر أي غيره (٣٠)

الوكيل بقبض الدين: نبحت فيها أن الوكيل بقبض الدين هل يملك الخصومة

في اثبات الدين إذا أنكر المدين أم لا؟

اختلف أئمة الحنفية فيها: فقال ابو حنيفة يملك الخصومة في اثبات الدين حتى لو اقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل الدين من المدين أو إبرائه المدين عن الدين تقبل البينة:

وقال الصحابان: إن الوكيل بقبض الدين لا يكون وكيلا بالخصومة.

دليل الامام ابو حنيفة: أن التوكيل بقبض الدين توكيل بالمبادلة أى يمتلك المقبوض بمقابلة ما في ذمة المدين قصاصا و الحقوق في مبادلة المال بالمال تتعلق بالعاقد كما في البيع والإجارة، والوكيل هنا هو العاقد.

دليل الصحابان: إن القبض هو استيفاء عين الحق. فهو غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال يهتدى إلى وجه الخصومة، فلا يكون الرضا بالقبض رضا بالخصومة (٣١)

اتفاق الحنفية على المسائل التالية: على أن الوكيل بقبض العين كالكتاب مثلا لا يملك الخصومة لأنه أمين محض حيث لا مبادلة ههنا. لكونه وكيلا بقبض عين الحق أى حق المؤكل و القبض ليس بمبادلة، فأشبه الرسول واتفقوا ايضا على أن الوكيل بملازمة الدين ليحمله على وفاء الدين لا يملك قبض الدين ولا الخصومة فيه (٣٢)

وقال الشافعية و الحنابلة أن الوكيل بقبض الدين أو العين يكون وكيلا بالخصومة في اثباته في أحد الوجهين لأن لا يتوصل إلى القبض إلا بالاثبات. فكان إذنا فيه عرفا. ولأنه القبض لا يتم إلا به. وفي وجه آخر لا يكون وكيلا بالخصومة لأن الإذن بالقبض ليس بإذن في الاثبات لا نطقا ولا عرفا، لأنه ليس في العرف أن من يرضاه للقبض يرضاه للإثبات (٣٣). الوكيل بالخصومة في الامور المذكورة

يملك الخصومة بالاتفاق. لأن الوكيل يأخذ الشفعة وكيل بالمبادلة لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء.

وكذا الرد بالعيب و القسمة فيها معنى المبادله فكانت الخصومة فيها من

حقوقها (٣٤)

رأى العبد الضعيف: و أرى أن الراجع القول بجواز الوكالة في الخصومة لأن الناس خاصة في زمننا لا يقدرّون أن يختصموا مع قضيتهم.

لأن ههنا طريقة خاصة للمرافعة وهكذا الشهادة. ولهذا الأمور ههنا كتب قيمة و كتبت و بينت طريقة المرافعة و الشهادة فيها و عامة الناس لا يستطيعون أن يقرّ و اثم يقدموا قضيتهم على وفق هذا الطريق الخاص و النظام الخاص.

و الآن صارت المرافعة إلى القاضي فن خاض ولها شهادة البكالوريوس في القانون من الجامعة المسلمة، وهذا الأمور تصعب أن تجمع في كل شخص و لهذا لا بد لنا أن نحول طريقة المرافعة و يقدمها إلى القاضي.

و دلائل أخرى من الكتاب و السنة قد ذكر استاذ ناصر بن عقيل بن جعفر الطريفي في كتابه "المرافعات الشرعية" فليراجعه.

الهوامش

- ١- آل عمران ١٧٣
- ٢- المنزل ٩
- ٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٩١٦
- ٤- مغنى المحتاج، ٢١٧٠٢

- ٥- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، ٢٠/٦
- ٦- الفقه الاسلامى وادلته، ٤٠٥٧/٥
- ٧- الكهف/١٩
- ٨- يوسف/٥٥
- ٩- البخارى، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ص ٢٢٤
- ١٠- البخارى و المسلم
- ١١- تكملة فتح القدير، ٣/٢؛ معنى المحتاج، ٢١٨/٣
- ١٢- الفقه الاسلامى وادلته، ٤٠٦١/٥
- ١٣- الفقه الاسلامى وادلته، ٩٣/٥٠
- ١٤- البخارى، كتاب الوكالة، باب وكالة الشاهد الغائب، حديث رقم، ٢٣٠٥ ص ٣٦٩
- ١٥- المرافعات الشرعية، ٨٨، ٨٦
- ١٦- البخارى، كتاب الوكالة، باب الوكالة فى قضاء الدين، حديث رقم، ٢٣٠٦، ص ٣٦٩
- ١٧- المرافعات الشرعية، ص ٨٧
- ١٨- القوانين الفقهية، ص ٣٢٨ لابن جزى
- ١٩- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، ٢٤/٦
- ٢٠- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، ٢٤/٦
- ٢١- بداية المجتهد، ٢٩٧/٢
- ٢٢- الفقه الاسلامى وادلته، ٩٤/٥
- ٢٣- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، ٢٤/٦؛ تكملة فتح القدير، ١٠٣-١٠٢/٦
- ٢٤- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، ٢٥/٦
- ٢٥- المهذب، ٣٥١/١
- ٢٦- بدائع الصنائع، المرجع السابق؛ تكملة فتح القدير ٩٦/٦
- ٢٧- المعنى، ٩١/٥؛ المهذب، ٣٥١/١
- ٢٨- تكملة فتح القدير، ٩/٦؛ المبسوط ١٩/٩

- ٢٩- تكملة ابن عابدين، ٣٦٥/٧، المهذب، ٣٥١/١٠
- ٣٠- المبسوط، ١٢/١٩
- ٣١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٢٥/٦
- ٣٢- تكملة فتح القدير، ٩٩/٦-١٠٢
- ٣٣- نفس المصدر
- ٣٤- المهذب، ٣٥١/١١، والمغني، ٩٢-٩٥/٥
- ٣٥- المبسوط، ١٧/١٩، رد المختار، ٤٢٩/٤

المراجع المصادر

- ١- كتاب الله تبارك و تعالی
- ٢- الجامع الصحيح للإمام ابی عبد الله محمد بن اسماعیل بن ابراهیم بن المغيرة .
الطبعة الثانية مكتبة دار السلام الرياض
- ٣- الجامع الصحيح للإمام أبی الحسين مسلم بن الحجاج الحسين
- ٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين ابی بكر بن مسعود الكاسانی
الحنفی المطبع ایچ ٢١، ایم سعید کمبني ادب منزل پاکستان جوک کراتشی
- ٥- تکملة فتح القدير للعلامة شمس الدين احمد بن قودر، المطبع دار الفكر للطباعة
والنشر و التوزيع، بیروت لبنان
- ٦- المهذب للشيخ الإمام أبی إسحق ابراهیم بن علی بن یوسف الفیروز آبادی
الشیرازی، مطبعة البابی الحلبي بمصر.
- ٧- مغنی المحتاج للشيخ محمد الشربینی الخطیب، مطبعة البابی الحلبي بمصر.
- ٨- بداية المجتهد و نهاية المقتصد للعلامة محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي،
مطبعة الاستقامة، بمصر
- ٩- المبسوط للعلامة شمس الدين السرخسی، المطبع دار المعرفة للطباعة و النشر،
بیروت لبنان

